القدرة التنافسية لقطاع الصناعة وانعكاساتها على الهيكل السلعى للتجارة الخارجية فى مصر (دراسة مقارنة)

The Competitiveness of the Industrial Sector And Its Reflections on the Commodity Structure of The Egyptian Foreign Trade
(A Comparative Study)

رسالة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد

مقدمة من الباحثة
مرام حسين نعيم

تحت اشراف

ا.د. فرج عبد العزيز عزت
استاذ الاقتصاد بكلية التجارة
جامعة عين شمس

د. ايمان هاشم
مدرس الاقتصاد بكيلة التجارة
جامعة عين شمس

2014

الفصل الأول
الملامح العامة للقدرة التنافسية

تَمهيد

يتباين مفهوم التنافسية بين الأدبيات الخاصة بالاقتصاد الجزئى وتلك المتعلقة بالاقتصاد الكلى. فعلى مستوى الاقتصاد الجزئى ، هناك إدراك واضح لمفهوم التنافسية وذلك على أساس مدى القدرة الاستيعابية للشركات على المنافسة والنمو وتحقيق الأرباح. وتكمن التنافسية فى هذا السياق فى قدرة الشركات على الاستمرار فى تحقيق الأرباح وإنتاج المنتجات التى تلبى متطلبات السوق الحرة المفتوحة من حيث الجودة والسعر وغيرها من العوامل. ومن هذا المنطلق ، يمكن القول بأن من يرغب فى البقاء فى السوق يجب عليه أن يُلبى هذه المتطلبات ، فكلما ارتفعت التنافسية النسبية للمؤسسة – زادت قدرتها وارتفعت حصتها فى السوق. وبالمقابل ، كلما إنخفضت تنافسية المؤسسة ، انخفضت حصتها فى السوق ، ومع استمرار تدهور حصتها السوقية سينتهى بها المطاف إلى الخروج من السوق.

أما على صعيد أدبيات الاقتصاد الكلى فهى لم تولى الاهتمام الكافى لتعريف التنافسية الذى كان محل خلاف بحيث لم يتم الاتفاق على تعريف واحد للتنافسية ، على الرغم من كونها المحور الرئيسى للسياسات الاقتصادية الحديثة (وخاصة فى ظل العولمة). وينعكس هذا التباين فى مفهوم التنافسية فى عملية بلورة السياسات الاقتصادية ، فمن غير المعقول صياغة سياسات اقتصادية كلية تستند إلى مفهوم القدرة التنافسية فى ظل هذا الاختلاف.

ولقد أثار مصطلح التنافسية إهتمام المؤسسات الدولية والكثير من الاقتصاديين ، حيث تم استخراج العديد من المؤشرات التى يمكن من خلالها قياس مدى تنافسية الدول ، بالإضافة إلى العديد من التعاريف التى يرجع سبب تعددها إلى عدم وجود تعريف دقيق ومفهوم واضح ومحدد للتنافسية.

ومن ثم سيتناول هذا الفصل مبحثين رئيسيين :

- المبحث الأول : مفاهيم ومجالات القدرة التنافسية.
- المبحث الثانى : مؤشرات قياس القدرة التنافسية ومراحل ومحددات القدرة التنافسية.

المبحث الأول
مفاهيم ومجالات القدرة التنافسية

ويتناول هذا المبحث مفهوم القدرة التنافسية ومفاهيم أخرى مرتبطة بها هى الميزة النسبية والمركز التنافسى ، والفرق بين مفهوم التنافسية الصناعية والتنمية الصناعية ، ثم مفهوم القدرة التنافسية التصديرية والهيكلية ، وكذلك مفهوم التنافسية فى الأدبيات الاقتصادية التقليدية والمعاصرة ، وأخيرا مفهوم التنافسية على المستويات المختلفة حيث أنها تختلف بإختلاف المستوى الذى ندرس الميزة التنافسية له سواء كان الدولة أو الصناعة أو المنشأة.

١ ـ الفرق بين الميزة النسبية والقدرة التنافسية :

يشير اصطلاح " الميزة النسبية " إلى أن الدولة تتمتع بميزة نسبية فوق الدولة الأخرى ، إذا كانت تستطيع إنتاج السلعة بتكلفة أقل من الدولة الأخرى (مقاسة بتكلفة الفرصة البديلة). [١] ومن ثم ترتبط الميزة النسبية بوجود وفرة فى عنصر من عناصر الإنتاج أو أكثر ، أى أنها مزايا ترتبط بمدى توافر المواد الخام ورأس المال والأيدى العاملة. [٢]

ويعتبر مصطلح " القدرة التنافسية " امتدادا لمصطلح " الميزة النسبية " خاصة على مستوى الصناعة ، حيث أن الميزة النسبية هى شرط ضرورة Necessary Condition وليست شرطا كافيا Sufficient Condition لتحقيق

---

(١) د/ عنايات حافظ ، **المزايا التنافسية فى المنطقة العربية ، الواقع والمستقبل** ، المؤتمر الثالث لكلية التجارة – جامعة الأزهر (فرع البنات) ، عام 2000 ، صفحة 38.

(٢) د/ محسن الخضيرى ، **صناعة المزايا التنافسية** ، مجموعة النيل العربية ، صفحة 23.

القدرة التنافسية [١] ، حيث أنها نتاج لسعى الإنسان وعمله ، وهى عملية تتابعية وتدريجية تتم على مراحل. [٢]

فضلا عن ذلك ، فإن القدرة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية متطلبات المستهلكين من حيث النوع والجودة ، وبالتالى استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربه ، وبالرغم من أثرها فى زيادة التكلفة – على المدى القصير – إلا أنها تساعد الصناعات على إقتحام السوق المتطورة والغنية. [٣]

إن مفهوم القدرة التنافسية وليس الميزة النسبية هى التى تحكم الإتجار الدولى والمنافسة بين الصناعات ، حيث أن دوال الإنتاج الإقتصادية التقليدية القائمة على مفهوم الميزة النسبية – أصبحت غير قادرة بمفردها على تفسير عمليات الإنتاج الحديث ، حيث أصبحت " الكثافة المعرفية Knowledge Intensity" هى الأمر الحاكم. [٤]

وقد حدد "بورتر" أربعة محددات رئيسية للقدرة التنافسية هى :

- المحدد الأول : عوامل الإنتاج
- المحدد الثانى : ظروف وخصائص الطلب المحلى
- المحدد الثالث : الصناعات المدعمة والمغذية
- المحدد الرابع : المنافسة المحلية بين المنشآت

هذا بالإضافة إلى محددين مساعدين (أو مكملين) وهما دور الصدفة ودور الحكومة وسياساتها. وبالتالى يأتى دور الحكومة كمحدد للقدرة التنافسية فى التأثير

---

(١) د/ نيفين حسين ، **نحو دعم القدرة التنافسية للصناعة المصرية** ، المجلة لامصرية للتنمية والتخطيط ، العدد الثانى ، المجلد الرابع عشر ، ديسمبر 2006 ، صفحجة 78.

(٢) د/ محسن الخضيرى ، صناعة المزايا التنافسية ، صفحة 26.

(٣) د/ نسرين بركات ، **مفهوم التنافسية والتجرب الدولية الناجحة فى النفاذ إلى الأسواق الدولية** ، المعهد العربى للتخطيط ، سلسلة أوراق العمل ، 2001 ، الكويت ، صفحة 2.

(٤) د/ عنايات إبراهيم ، المزايا التنافسية فى المنطقة العربية ، صفحة 39.

على المحددات الأربعة الأساسية السابقة – بصورة إيجابية أو سلبية – من خلال السياسة الحكومية وأدواتها ، ومن أهمها السياسة الصناعية المؤثرة على القطاع الصناعى.

ومن ثم رأى "بورتر" أن مفهوم القدرة التنافسية للصناعة هى "قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسن المستمر فى الإنتاجية فى الصناعة فيما يتعلق بإنتاج السلع الأكثر تقدما. كما أن الدولة يمكن أن تكون منافسا عالميا فى صناعة أو مجموعة من الصناعات ، ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية فى كل الصناعات". (١)

٢ ـ الفرق بين مفهوم التنافسية الصناعية والتنمية الصناعية والمركز التنافسى :

- يشير اصطلاح التنافسية الصناعية إلى " قدرة المنتجات الصناعية على النجاح فى المنافسة العالمية سواء من خلال الدخول أو النفاذ إلى الأسواق الخارجية أو الصمود أمام المنافسة الأجنبية فى السوق المحلية ".
- وبالنسبة لمفهوم التنمية الصناعية فهو مفهوم أعم وأشمل حيث يتضمن " تعميق التصنيع وتغير الهيكل الصناعى فى إتجاه الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة ، زيادة القدرة التكنولوجية والتصنيعية ، زيادة متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية ، وتصميم سياسة صناعية تتضمن دورا محددا للحكومة " ، وهذا يعنى أن التنافسية هى إحدى محددات التنمية الصناعية. (٢)

---

(1) Michael E. Porter, **The Competitive Advantage of Nations**, The Free Press, Simon & Schuster Inc., 1998, P. 9.

(٢) د/ طارق نوير ، **مستقبل الصناعات التحويلية فى ظل اقتصاديات السوق وعصر العولمة مع الإشارة لأوضاع الصناعات كثيفة الطاقة فى مصر** ، المؤتمر العلمى السنوى السادس والعشرين للاقتصاديين المصريين ، جمعية الاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، نوفمبر 2007 ، صفحة 31.

- وبالنسبة للمركز التنافسى على مستوى الصناعة (أو المشروع) ، يعرف بأنه قدرة الصناعة أو المشروع على إنتاج منتجات ذات جودة متميزة وبتكلفة منخفضة عن منافسيها فى الأسواق المحلية والدولية فى فترة معينة. ويتحدد المركز التنافسى (سواء للدولة أو الصناعة أو المشروع) فى لحظة معينة ويدخل فى إطار " التحليل الساكن المقارن " [١] وهو يأخذ أحد مفهومين :

- المفهوم الأول : المركز التنافسى هو زيادة الكميات المصدرة أو نقصها.
- المفهوم الثانى : المركز التنافسى يتحدد بزيادة صادرات الدولة المنافسة.

لهذه الدولة ، وهذا المفهوم هو الأكثر ديناميكية عن المفهوم الأول حيث يأخذ فى الاعتبار التغير النسبى وليس التغير المطلق.

٣ ـ الفرق بين الميزة التنافسية التصديرية ، والميزة التنافسية الهيكلية :

تعتمد الميزة التنافسية التصديرية Export Competitiveness على تناول أوضاع التجارة (محليا ودوليا) ، كما تعتمد فى قياسها على التصنيف القياسى للتجارة الدولية (SITC). [٢]

وتعتبر السوق الخارجية هى الاختبار الفعلى للقدرة التنافسية للصناعات المحلية. ومن ثم فإن زيادة نصيب الصناعة (أو المنشأة المحلية) من إجمالى الصادرات العالمية تعتبر مؤشرا إيجابيا على القدرة التنافسية لهذه الصناعة (أو المنشأة) والعكس صحيح. [٣]

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن التحليل الساكن المقارن ، د/ فرج عبد العزيز عزت ، **الاقتصاد الرياضى** ، منفذ توزيع الكتاب بكلية التجارة – جامعة عين شمس ، عام 2013 ، الفصل الرابع.

(٢) د/ طارق نوير ، **القدرة التنافسية للصناعات الكيماوية المصرية** ، مركز المعلومات وإتخاذ القرار، مجلس الوزراء ، يونيه 2001 ، صفحة 6.

(٣) د/ سلوى سليمان ، د/ جودة عبد الخالق ، وآخرون ، **الصناعة وحوافز الاستثمار الصناعى فى مصر** ، وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، 1998 ، صفحة 262.

أما الميزة التنافسية الهيكلية Structural Competitiveness فهى تؤثر على الأداء التجارى والموازين التجارية ، وهى تشمل العناصر غير السعرية التالية : دور البحوث والتطوير ، الخصائص النوعية للمنتجات ، نمو الإنتاجية ، خدمات ما بعد البيع ، سرعة تسليم المنتجات ، الاستثمار فى رأس المال البشرى والمادى والبنية الأساسية ، والعناصر التكنولوجية والهيكلية.

ولقد أوضح " بورتر" أن ارتفاع النصيب القومى من الصادرات العالمية يكون له تأثير ملموس على مستويات المعيشة إذا كانت هذه الصادرات متولدة من صناعات ذات مستويات مرتفعة من الإنتاجية بحيث تساهم فى نمو الإنتاجية القومية.

كما أشار "بورتر" إلى أن تحقيق الصناعات لمزايا تنافسية يأتى من خلال بناء المقدرة التنافسية للصناعات فى الأسواق المحلية كخطوة أولى قبل الدخول إلى الأسواق العالمية. بالإضافة إلى أن الميزة التنافسية للدولة تستند إلى صناعات تتمتع بمستويات مرتفعة من خلال الإبتكار والتجديد والتطوير التكنولوجى المستمر. (١)

٤ ـ مجالات صناعة القدرة التنافسية : (٢)

تشمل ثلاثة مجالات رئيسية :

---

(1) Michael Porter, **The Competitive Advantage of Nations**, Macmillan Business, 1990, P.8.
ودكتورة/ نجوى خشبة ، قياس الميزة التنافسية للقطاع الصناعى فى الاقتصاد المصرى ، صفحة 2.

(٢) د/ محسن الخضيرى ، صناعة المزايا التنافسية ، صفحة 29 – 30.

(أ) المجال الأول - المدخلات الرئيسية للأنشطة الاقتصادية :

عبارة عن مستلزمات الإنتاج والمواد الخام الأولية والتى يتم تحويلها إلى منتجات وسيطة مرتبطة بعمليات تصنيع متلاحقة حتى تصل إلى منتجات نهائية ؛ ومنتجات نهائية تقدم إلى المستهلك الأخير مباشرة.

ويمكن أحداث مزايا تنافسية فيها من خلال إكتشاف مواد خام أفضل من المستخدمة حاليا (من عدة جوانب إما جانب السعر والتكلفة ، وإما جانب كمية الإنتاج الذى تقدمه أو المواصفات) ، وأيضا عن طريق إيجاد مواد خام بديلة ، وكذلك عن طريق تطوير المواد الخام الحالية وإكسابها صفات أفضل.

(ب) المجال الثانى - تطوير نظم التشغيل للأنشطة الاقتصادية :

يتعلق هذا المجال بتطوير نظام العمل وسلسلة إختصارا للوقت والحركة ، وتطوير نظام الجودة والتشغيل لتقليل الفاقد من المواد الخام ، وأخيرا رفع كفاءة الإدارة.

(ج) المجال الثالث - إمتلاك مزايا تنافسية فى مخرجات نظم التشغيل للأنشطة الاقتصادية :

يتفق هذا المجال مع المجالين السابقين من حيث إتصاله بإحتياجات السوق والمستهلك ، فضلا عن تفاعله مع واقع السوق بمتغيراته ومستجداته. ومن أهم مجالاته ما يلى : [1]

- المزايا من حيث حجم المعلومات المتوفرة عن المنتج ومعرفة السوق به.
- المزايا من حيث خدمات ما بعد البيع ، ومدى توافر قطع الغيار وخدمات الإصلاح.
- المزايا من حيث سهولة الإستخدام والصيانة والأمان.
- المزايا من حيث وفرة المعروض وإتاحته.

---

(١) د/ محسن الخضيرى ، صفحة 201 – 205.

٥ ـ المفاهيم والتعريفات المعاصرة للتنافسية :

(أ) مفهوم التنافسية على صعيد أدبيات الاقتصاد الجزئى :

على مستوى الاقتصاد الجزئى ، هناك إدراك واضح لمفهوم التنافسية وذلك على أساس مدى القدرة الاستيعابية للشركات على المنافسة والنمو وتحقيق الأرباح ، حيث تكمن التنافسية فى هذا السياق فى قدرة الشركات على الاستمرار فى تحقيق الأرباح وإنتاج المنتجات التى تلبى متطلبات السوق الحرة من حيث السعر والجودة وغيرها من العوامل.

من هذا المنطلق ، يمكن القول بأن من يرغب فى البقاء فى السوق ، يجب عليه أن يلبى هذه المتطلبات ؛ فكلما إرتفعت التنافسية النسبية للمؤسسة – زادت قدرتها وارتفعت حصتها فى السوق. وبالمقابل ، كلما إنخفضت تنافسية المؤسسة – إنخفضت حصتها فى السوق ، ومع إستمرار تدهور حصتها السوقية سينتهى بها المطاف إلى الخروج من السوق.

ولقد عرّفت الدراسة التى أجريت بواسطة " الأنكتاد عام 1995" – التنافسية على مستوى المشروع (أو المنشأة) بأنها قدرة المشاريع الفردية على المحافظة أو زيادة نصيبها السوق على أساس مستمر. (١)

كما تم تعريف التنافسية بأنها قدرة المنشأة على إنتاج سلع وخدمات بتفوق وزيادتها ، كما أنها تساهم فى إرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى مع الاحتفاظ بهذا الإرتفاع. (٢)

---

(1) UNCTAD, **Environment International Competitiveness and Development from Empirical Studies**, WP. 6110, 1995, P. 4.

(2) Durend and Madashi, **Trends in OECD Countries of International Competitiveness**, WP. 195, 1998, P. 3.

كما تم تعريف التنافسية على صعيد المنشأة بأنها القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين فى السوق الدولية ، أى أن يكون النجاح مستمرا لهذه المنشأة فى ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة. ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة فى العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا). وبالتالى لا يعتبر نجاح إحدى المنشآت (أو الشركات) العاملة فى دولة ما فى تحقيق ميزة تنافسية – لا يعتبر مقياسا على القدرة التنافسية لهذه الدولة ، حيث من الممكن أن يرجع ذلك إلى إحدى العوامل الإستثنائية التى لا يسهل محاكاتها. ومن ثم يعتبر نجاح مجموعة من الشركات المكملة لبعضها البعض فى تحقيق ميزة تنافسية – يعتبر دليلا على وجود عوامل قوة فى الصناعة ككل. (١)

ومن ثم فإن الشركات التى تمتلك قدرات تنافسية عالية ، تكون قادرة على رفع مستوى معيشة دولها ، حيث أن مستوى معيشة دولة ما ، إنما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها ، وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبى المباشر. (4)

ويرى "بورتر" أن المشاريع وليست الدولة – هى التى تتنافس فى الأسواق الدولية. ولكى تحقق المشاريع نجاحها التنافسى ينبغى عليها أن تمتلك ميزة تنافسية ، إما فى شكل نفقات أقل ، أو القدرة على تقديم منتجات متميزة ، مع القدرة على استمرار هذه المزايا. (٢)

ويعنى هذا أن المنشأة تعتبر ذات قدرة تنافسية إذا استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن ، أو زيادة حصتها السوقية ومتحصلاتها بشكل

---

(١) ، (4) د/ نسرين بركات ، مفهوم التنافسية والتجارب الدولية الناجحة فى النفاذ إلى الأسواق الدولية ، صفحة 3 – 6.

(2) Michael E. Porter, The Competitive Advantages of Nations, **Op. Cit.**, P.10.

قابل للإستمرار – بمعنى عدم تحقيق ذلك من خلال تخفيض الأسعار ، وتحمل الخسائر من خلال إتباع إستراتيجيات تركز على التنافس ، إما فى جانب النفقات أو فى جانب إختلاف وتميز المنتج.[١]

(ب) مفهوم التنافسية على مستوى الصناعة :

تعنى التنافسية على مستوى قطاع صناعى معين – قدرة شركات ذلك القطاع فى دولة ما على تحقيق نجاح مستمر فى الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية ، وبالتالى تميز تلك الدولة هذه الصناعة.[٢]

ويعرف " بورتر " التنافسية على مستوى الصناعة بأنها " متوسط إنتاجية الصناعة أو القيمة الناتجة من كل وحدة عمل ، ومن كل دولار من رأس المال المستثمر".[٣]

ويرى البعض أن مفهوم الميزة التنافسية للصناعة يعتبر أكثر شمولا ، حيث أنه يشتمل ضمنيا مفهوم الميزة التنافسية للشركة ، وهى عملية ديناميكية تتغير عبر الزمن ؛ كما أن تحقيق الميزة التنافسية فى الصناعة لا يكون بسياسات الحماية للصناعة ، وإنما بالمنافسة فى السوق العالمية والإبتكار والتنوع ، حيث يشير " بورتر " إلى أن الدولة من الممكن أن تكون منافسا عالميا فى صناعة معينة أو مجموعة من الصناعات ، ولا يمكن أن تتميز بميزة تنافسية فى كل الصناعات.[٤]

---

(١) د/ عنايات إبراهيم ، المزايا التنافسية فى المنطقة العربية ، صفحة 39.

(٢) د/ طارق نوير ، **دور الحكومة الداعم للتنافسية (حالة مصر)** ، أوراق عمل رقم 302 ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، عام 2002 ، صفحة 4.

(٣) صالح عذب حسن ، **المعايير البيئية فى التجارة الدولية وأثرها على التجارة الدولية** ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، 2003 ، صفحة 213.

(٤) د/ إيمان أحمد محمد ، **القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية (10 مشتغلين فأكثر)** ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 484 ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، عام 1997 ، صفحة 310 – 312.

(ج) مفهوم التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلى :

على صعيد أدبيات الاقتصاد الكلى ، لم تولى الاهتمام الكافى لتعريف التنافسية الذى كان محل خلاف بحيث لم يتم الاتفاق على تعريف واحد للتنافسية على الرغم من كونها المحور الرئيسى للسياسات الاقتصادية الحديثة (خاصة فى ظل العولمة) ، حيث ينعكس هذا التباين فى مفهوم التنافسية فى عملية بلورة السياسات الاقتصادية ، إذ ليس من المعقول صياغة سياسات اقتصادية كلية تستند إلى مفهوم القدرة التنافسية فى ظل الإختلاف بشأنه. فضلا عن ذلك ، هناك تيار نقدى متشدد ينتقل مفهوم القدرة التنافسية مدعيا أنه لا معنى لها ، حيث ذهب "Krugman" بعيدا – بوصفه لمفهوم القدرة التنافسية بأنه "هاجس خطير" حيث أشار إلى أنه من غير الصحيح إجراء مقارنة بين الدولة والمؤسسة لأنه لا يوجد حدود دنيا لفشل الدولة مثل المؤسسة التى ستخرج من السوق فى حالة عدم حفاظها على قدرتها التنافسية. فضلا عن ذلك ، فقد أوضح "Krugman" بأنه من الممكن للمؤسسة أن تتنافس على حصة فى السوق ، وأن نجاحها سيكون بالضرورة على حساب مؤسسة أخرى. (١)

(د) مفهوم التنافسية على مستوى الدول من جانب المنظمات والهيئات الدولية :

لقد اهتم الاقتصاديون ، وكذا المنظمات والهيئات الدولية بالتنافسية على مستوى الدول أكثر من التنافسية على مستوى المؤسسات.

وهناك العديد من المفاهيم للقدرة التنافسية :

١ ـ تعريف المجلس الأمريكى للسياسة التنافسية :

---

(1) Krugman Paul, "**Competitiveness : A Dangerous Obsession**", Foreign Affaires, 1994, Vol. 73 (2), PP. 28-44.

يعرفها بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس فى الأسواق العالمية ، وفى نفس الوقت تحقيق مستويات معيشية مطردة فى الأجل الطويل. (١)

٢ -تعريف منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية : (OECD)
Organization for Economic Cooperation & Development

تعرفها بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التى تواجه "المزاحمة" الخارجية فى الوقت الذى تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلى الحقيقى ، وكذلك قدرة الدولة على زيادة حصصها فى الأسواق المحلية والأجنبية. (٢)

٣ -تعريف معهد التنافسية الدولية :

يعرفها بأنها قدرة البلد على :

أولا : أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا. ويقصد بالكفاءة أن تكون التكلفة أقل من خلال تحسين مستوى الإنتاجية واستخدام الموارد بما فيها التكنولوجيا والتنظيم، وكذلك من خلال تحسين مستوى جودة المنتجات ، وأن تتلاءم هذه المنتجات مع احتياجات ومتطلبات الأسواق العالمية.

ثانيا : قدرة البلد على التحول نحو السلع المصنعة وعالية التقنية.

ثالثا : زيادة قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن أهم أشكال التنافسية هى : تنافسية التكلفة أو السعر ، وذلك من خلال تصدير السلع بأسعار أرخص وبجودة عالية للأسواق الخارجية. (٣)

---

(١) د/ محسن خضير ، صناعة المزايا التنافسية ، صفحة 75.
(٢) د/ على توفيق الصادق ، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية فى الأسواق العالمية** ، صندوق النقد العربى ، معهد السياسات الاقتصادية ، العدد الخامس ، 5 – 7 أكتوبر 1999 ، صفحة 33.
(٣) وديع محمد عدنان ، **القدرة التنافسية وقياسها** ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ، العدد 24 ، عام 2003 ، السنة الثانية ، صفحة 5.